

تقرر

- مادة (١) : يخصم (٥٠٪) من علاوة السكن المقررة للولاية في حالة الإقامة في منازل حكومية حديثة و(٣٥٪) من هذه العلاوة لمن يقيم منهم في منازل حكومية قديمة.
- مادة (٢) : يدمج بدل ضيافة منزل المقررة للولاية ومقداره (٣٠) ريالاً في بدل ضيافة مكتب المخصص لكل ولاية.
- مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

سيف بن حمد بن سعود
رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ١٧ من جمادى الأولى ١٤٢٢هـ
الموافق : ٧ من أغسطس ٢٠٠١م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٠١)
الصادرة في ١٥/٨/٢٠٠١م

قرار رقم ٢٠٠١/١١
بمنح بدل خدم لشاغل
وظيفة محافظ مسندم

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨ / ٨٠ وتعديلاته،
وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤ / ٥٢
وتعديلاتها ،

وإلى كتاب وزارة المالية رقم (مالية/ت - (٧٤٠) م ز أ / ٣٨٣) المؤرخ ١٧ / ٣ / ٢٠٠١م،
وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٢ / ٢٠٠١) المنعقدة
بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقرر

- مادة (١) : يمنح شاغل وظيفة محافظ مسندم بدل خدم بواقع (١٤٠) ريالاً عمانياً شهرياً .
- مادة (٢) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تحت رقم "ثمانية وخمسون" بدل خدم لشاغل وظيفة محافظ مسندم .
- مادة (٣) : تتحمل موازنة وزارة الداخلية الأعباء المالية المترتبة على صرف البدل المشار إليه .
- مادة (٤) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود
رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ١٧ من جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ
الموافق : ٧ من أغسطس ٢٠٠١ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٠١)
الصادرة في ١٥/٨/٢٠٠١ م

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

قرار وزارى

رقم ٢٠٠١ / ٢١٧

بشأن القواعد المنظمة لضم مدد اشترك اعتبارية

ضمن مدد الاشتراك فى تأمين الشيخوخة

بعد الإطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٢ / ٩١ وتعديلاته ،
وعلى نظام التأمينات الاجتماعية على العمانيين العاملين فى الخارج ومن فى حكمهم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٢ / ٢٠٠٠ ،
وبناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالإجماع رقم ٢ / ٢٠٠١ بتاريخ ١٧ ذى الحجة ١٤٢١ هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠٠١ م ،
و بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .